

السلطة وفعالية العملية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية المعاصرة
The power and effectiveness of the communication process in
the modern economic institution.



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 16 - 2018 ص ص 191 - 216

أ. زرقوط موسى

(جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)

طالب دكتوراه بجامعة لونيسي علي - البليدة 2

Email : moussazerkout@gmail.com

الملخص

حاولت هذه الورقة البحثية تقصي العلاقة بين أنماط السلطة داخل المؤسسة الاقتصادية و درجة ارتباطها بقنوات و آليات الاتصال الداخلي من خلال استعراض تطور مفهوم السلطة عبر العصور من مفهوم فلسفي سياسي إلى مفهوم اجتماعي تنظيمي يعبر عن ظاهرة اجتماعية ترسم و تعبر عن مختلف أنماط و آليات الاتصال السائدة في المؤسسة الاقتصادية المعاصرة.

و هو ما يجسد الأطروحة التي مفادها: أنه يمكن تلمس معالم السلطة، حدودها و نطاقها في آليات الاتصال سواء كانت إنسانية، تنظيمية أو الكترونية

الكلمات المفتاحية: السلطة، الاتصال، أنماط السلطة، أنماط الاتصال.

Abstract

This research paper attempts to explore the relationship between the patterns of power within an economic institution and the degree to which it relates to channels and mechanisms of internal communication. This is done by reviewing the evolution of the concept of power through the ages from a political and philosophical concept to a social and organizational concept that expresses a social phenomenon that depicts and expresses the different types and mechanisms of communication prevailing in the contemporary economic institution. It is the thesis that: The features of the Authority, its limits and scope can be discerned in the communication mechanisms, whether humanitarian, organizational or electronic.

Keywords : power, communication, Power patterns, Communication patterns.

مقدمة:

تزايد الاهتمام النظري و الإمبريقي حول ظاهرة السلطة في المؤسسة كآلية من آليات التوازن و المحافظة على استقرار المؤسسة و انجاز المهام، وكذا تحقيق الأهداف التنظيمية. وتتخذ السلطة أشكالاً متعددة ترسم في مجملها قنوات تواصلها الداخلي و الخارجي، الأمر الذي جعل كثيراً من الباحثين يربطون بين السلطة و نمط الاتصال السائد في المؤسسة. وهذا ما نحاول تقصيه في هذه الورقة البحثية المتمحورة حول: السلطة و فعالية العملية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية المعاصرة.

1- تطور مفهوم السلطة

ارتبط مفهوم السلطة بالسياق التاريخي و الاجتماعي، و اتخذ أشكالاً متعددة تعبر عن عناصر و مكونات السلطة التي تطورت عبر مسارات تاريخية طويلة، أعطتها خصوصيات محددة، يمكن تلمسها في أعمال الفلاسفة و المفكرين و الباحثين الاجتماعيين.

لهذا نحاول في هذا المبحث تقصي دلالات و أبعاد السلطة في خضم صيرورتها التاريخية و تشكّلاتها الراهنة، وذلك من أجل الإلمام بجوانبها المختلفة، و أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الرمزية... الخ.

1-1- ظاهرة السلطة في الفكر الفلسفي اليوناني

تمتد ظاهرة السلطة في العصور القديمة إلى الفكر الفلسفي اليوناني، وخاصة عند أرسطو و أفلاطون، وكانا كلاهما ينظر إلى السلطة من منظور الحكم و السياسة، و كل ما يتعلق بالمدينة (الدولة). فأفلاطون كان يرى بأن السلطة ليست وقفا بالنسبة للفلاسفة و لكنها واجبة عليهم، أي أنهم هم المؤهلون لتحملها رغم أن السلطة نفسها ليست موضوع اهتمام الفيلسوف، لأنها مرتبطة بممارسة القوة (Goddard, 1994, p 139) و القوة تتعارض مع الفلسفة (حب الحكمة).

أما أرسطو فكان يرى بأن السلطة تبدأ من العائلة ما دامت الدولة مؤلفة من العائلات، و بما أن الأجزاء الأولية و البسيطة للعائلة هي السيد و العبد و الزوج و الزوجة، و الأب و الأولاد، فإن سلطة السيد ثم السلطة الزوجية هي المعبرة عن الروابط التي تربط هذه الأجزاء (أرسطو، 1947، ص 106). حيث يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة و الوالد على الولد.

وفي مجال السياسة و نظام الحكم، و كل ما يتعلق بتسيير المدينة "الدولة"، فإن أرسطو قسم السلطة التي تصدر الأحكام السياسية إلى ثلاث هيئات: الهيئة الاستشارية، و الهيئة الحاكمة، و الهيئة القضائية (النقاضي، 1995، ص 48)، و هو ما يقابله في عصرنا السلطات الثلاث، (التشريعية، التنفيذية، و القضائية). كما أن أرسطو لم يغفل بأن هناك سلطات أخرى و خاصة عندما ترتبط بالقوة (سلطة العلم، سلطة الكلمات و الصور، و سلطة المال) (Goddard, 1994, p 22).

ومن جهة أخرى لا يفرق أرسطو بين سلطة السيد، و سلطة رب العائلة، و سلطة الملك، أو سلطة الحاكم، حيث يضيف: "مخطئ من يفرق بينهم على اعتبار عدد الأفراد الخاضع لكل سلطة، وهنا الاختلاف في الكم لا قيمة له، أما الاختلاف يكمن في الغاية والهدف من هذه العلاقة ونمطها (Goddard, 1994, p29).

و من خلال تأملنا و تحليلنا للفكر الأرسطي نستنتج بأن أرسطو كان يعتبر ظاهرة السلطة عبارة عن علاقة قوة، و لكن قوة عادلة و يتجلى ذلك حينما يقول: "عادة أن كل السلطات منتخبة، و يتولى رجالها القضاء، و يكلفون بجمع الضرائب، و إن لم يستطيعوا فعل ذلك فلتمنح السلطات لمن هم اقدر على فعل ذلك". (أرسطو، 1957، ص 394).

و يتضح من خلال هذا القول أن أرسطو يحاول التأكيد على أهمية ارتباط السلطة بالقوة العادلة لضمان تحقيق حاجيات و أهداف المجتمع (المدينة).

و تأسيسا عما سبق، يتضح أن مفهوم السلطة قد اقترن ب:

1. الحكم و ممارسة السياسة
2. القوة و القسر
3. التمييز بين هيئات السلطة حسب التخصص
4. التكامل بين الهيئات الممارسة للسلطة في سياق تكريس "القول العادلة"

1-2- ظاهرة السلطة في الفكر الديني

تفيد الشواهد و المعطيات التاريخية أن ظاهرة السلطة قد ارتبطت في الفكر الديني بنظرية "الحق الإلهي"، رغم بعض الاختلافات، بين الفكر الإسلامي و الفكر المسيحي. حيث أن الفكر المسيحي فصل بين السلطة الزمنية التي تعود للإمبراطور والسلطة الإلهية التي تعود للبابا (أرسطو، 1957، ص 394). مستندا إلى فكرة إن مصدر كل سلطة إنما هو الله. إلا أن ذلك لم يدم طويلا، و إبان العصور الوسطى ظهرت بعض المشكلات التي اعترت العلاقة بين السلطة الدينية و السلطة السياسية، و كانت حدود سلطة كل منهما أهم أسباب الخلاف بين البابا و الإمبراطور. وهذا ما جعل الكنيسة تقرر بأن على الإمبراطور أن يكون أقل من السلطة الدينية وأن يطيعها و يكون مواليا لها على اعتبار أنها هي من تنصبه، فيحق لها أن تخلعه إن لم يخضع لها و يواليها (أرسطو، 1957، ص 84).

أما من وجهة الفكر الإسلامي و كما يقول ابن خلدون (أبو الغار، 1985، ص 260): "فالخلافة رئاسة عامة في أمور الدين و الدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه و سلم". حيث لم يفصل الإسلام بين الدين و الدولة كما فعل الدين المسيحي. إلا أن حقيقة السلطة التي كان يتمتع بها الخليفة كانت محل خلاف بين فقهاء المسلمين، فمنهم من يرى أن الخليفة يستمد سلطانه من الله، و منهم من يرى أن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة، فهي مصدر قوته، على اعتبار هي التي تختاره لهذا المقام، و هي التي تراقبه و تحاسبه، في مقابل الرأي الأول الذي يرى بأن الله هو الذي يختار

ال خليفة و يسوق إليه الخلافة، كما اختار النبي صلى الله عليه وسلم لدعوة الحق و إبلاغ شريعته إلى الخلق.

ولإزالة الغبار و توضيح ظاهرة السلطة في الفكر الديني نحاول في هذا المبحث إيجاز أهم أفكار "الفارابي و ابن خلدون" كنموذجين للفكر الإسلامي، و أهم أفكار القديس "سانت أوجستين" و "توماس الأكويني" كنموذجين للفكر المسيحي.

فمن جهة الفكر الإسلامي نجد أن ظاهرة السلطة عند الفارابي ترتبّ على عرش مؤلفه الشهير "المدينة الفاضلة" الذي استلهم معاملة من الفكر الفلسفي الأفلاطوني من خلال مؤلفه "الجمهورية الفاضلة". وعن نشأة السلطة في المجتمع الفارابي يرجعها إلى حاجة المجتمع إلى القانون الاجتماعي ليحقق العدل و يمنع الظلم، وليقهر الغضب (غريب، 2002، ص 284). و عن مصدرها يرى الفارابي أن رئيس المدينة الفاضلة هو منيع السلطة العليا، وهو المثل الأعلى، ومصدر حياة مدينته، لذلك يرى أنه لا يصلح لرئاسة هذه المدينة إلا من تتوفر فيه صفات فطرية و مكتسبة حدّدها كالتالي: "أن يكون الرئيس تام الأعضاء سليم الحواس، جيد الفهم و التصور، جيد الحفظ، ذكيا فطنا في تصوره للأمور، حسن العبارة، محبا للعلم و أهله، غير شره في المأكل و المشرب، محبا للصدق و أهله و كارها للكذب، كبير النفس محبا للكرامة، و أن تكون أغراض الدنيا عنده هينة، و أن يكون بالطبع محبا للعدل و أهله، قوي العزيمة غير خائف ولا ضعيف النفس، وبذلك تتحقق سعادة المدينة الفاضلة".

و من ناحية أخرى إذا كان الفارابي قد عالج ظاهرة السلطة من منظور فلسفي، أي من ناحية ما يجب أن يكون فإن ابن خلدون عالج ظاهرة السلطة من منظور واقعي بحت، أي من خلال ما استلهمه من معاشته للواقع و تجاربه الخاصة. و يتجلى هذا عند معرض حديثه عن السلطة و الملك و الحياة الاجتماعية حيث يقول (رشوان، 2010، ص 36): "فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدا و الظلم... فيكون له عليهم الغلبة و السلطان و اليد القاهرة،

حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، و هذا هو الملك". و هذا يعني أن ابن خلدون كان يرى أن الإنسان بفطرته ميَّال إلى الظلم و العدوان، و لهذا كانت الحاجة إلى سلطة قوية لمنع الفوضى و الاضطرابات من أجل الحفاظ على المجتمع و استمراره، و هذا عكس ما يدعيه البعض أن ابن خلدون يميل إلى نظرية "التنازع و الغلبة"، وهذا ما جعل المفكر المغربي محمد عابد الجابري يقول في هذا الشأن: "أننا نبتعد عن نظرية التنازع و الغلبة و نقترّب كثيرا من نظرية "العقد الاجتماعي"" كما صاغها هوبز أو أنها تتجلى بشكل أوضح على النحو الذي قال به "روسو" (الجابري، 1994، ص197). ويتضح ذلك في تحليل ابن خلدون للطور الأول من أطوار الدولة، أين يصور الدولة على أنها عبارة عن سلطة عصبية ما، أخص خصائصها "الاشتراك في المجد" بموجب عقد ضمني، قائم على التعاون المشترك من أجل الإطاحة بالدولة القائمة المنهارة. و على هذا الأساس نستنتج بأن ظاهرة السلطة في الفكر الإسلامي سواء استمدت جذورها من الفكر الفلسفي اليوناني كما هو الحال عند الفارابي أو كانت مستمدة معالمها من واقع البيئة الإسلامية المعاش في ذلك العصر كما هو الحال عند ابن خلدون، فإنها مرتبطة بالأخلاق والتوافق عكس ما دعا له فيما بعد نيقولا مكيا فيللي صاحب مقولة " الغاية تبرر الوسيلة"، و التي مضمونها دعوة صاحب السلطة التجرّد من الأخلاق للحفاظ على الحكم.

و من ناحية الفكر المسيحي فإن سانت أغو ستين يرى: "إن كل سلطة تنبثق من الله" (المحمداوي، 2015، ص90). و أن الله هو الذي جعل المسببات للحكام عند اكتسابهم السلطة سواء كان ذلك عن طريق التفضيل أو الاختيار أو الخضوع. و السلطة في وجودها و في أصلها مستمدة من الإرادة الإلهية. و في تحليله للعلاقة الخاصة بين السلطة و الإرادة الإلهية، يرى "أغو ستين" : "أن الله يعطي لكل حكم وحاكم شرعيته دون أن يضمن ممارسته لسلطته بشكل سليم و

صحيح تماما، و من جهة ثانية أن العناية الإلهية ترعى كل سلطة دون أن تعطيها و بصورة خاصة صفة الأعمال المسيحية الحقّة (الطعان و آخرون، 2015، ص 354).
و من جهته "توماس الأكويني"، و تأكيداً لمبدأ أن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية فإنه يؤكد على أن: "الحكم أمانة في عنق الجماعة كلها، و الحاكم كأقل رعاياه، له العذر في كل ما يفعل، لأنه يسهم بذلك في الخير العام، و سلطته تلك التي يستمدّها من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر هي وظيفة" (سباين، د ت، ص 165). وهذا يعني أن "توماس الأكويني" يرى أنه لا بد من وجود سلطة توجه المجتمع نحو الصالح العام، و أن هذه السلطة مصدرها الله، و أن الله هو الذي يمنحها لعباده. و يضيف "توماس الأكويني" مرة أخرى: "أن الهدف الأخلاقي الذي وجد من أجله الحكم السياسي بأن تكون السلطة محدودة و أن تسيّر الأعمال فيها طبقاً للقانون" (سباين، د ت، ص 162).

و مجمل القول يمكن أن نستنتج بأن ظاهرة السلطة في الفكر الديني، سواء كان ذلك في الفكر المسيحي أو الفكر الإسلامي، مرتبطة بالأخلاق، و أن الإرادة الإلهية هي مصدر كل سلطة سياسية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3-1 - ظاهرة السلطة عند مفكري عصر النهضة

بعدما كانت السلطة في العصور الوسطى في أيدي رجال الكنيسة، و كانت الضوابط الاجتماعية تستند إلى الأوامر و النواهي الإلهية. و كان الحكم في تلك الفترة يوقعون الجزاءات باعتبارهم منفذين للمشئّة الإلهية و الأحكام القدسية. حيث ساعدت هذه الظروف على ظهور العديد من الصراعات الإقليمية على السلطة، بالإضافة إلى الحروب المذهبية و الدينية . و كانت من أهم هذه الحروب تلك التي وقعت بين البروتستانت

و الكاثوليك في بريطانيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور أفكار جديدة عن السلطة على أنها منبثقة من الطبيعة البشرية. و كان لابد للسلطة أن تتركز في شخص الملك،

بحيث لا توجد سلطة أخرى في مملكته تعلوه أو تتساوى معه (أبو الغار، 1985، ص263).

و لمعرفة وإلقاء المزيد من الضوء على ظاهرة السلطة لدى مفكري عصر النهضة، نحاول في هذا المبحث التعرض لأفكار كل من "يقولا مكيافيلي" و "جان بودان" بالإضافة إلى ما يسمى بمفكري العقد الاجتماعي أمثال (توماس هوبز، جون لوك و جون جاك روسو). و في المقابل، شهدت هذه المرحلة تباينا معرفيا و منهجيا في مقارنة مسألة السلطة فمكيا فللي طرح تصورا حول السلطة المطلقة حيث ركز على:

- 1- الحكم بالقوة لتحقيق الرخاء و التقدم
- 2- استبداد الحاكم لتوطيد الحكم المطلق
- 3- اختيار معاوني الحاكم وفقا لمكان الخبرة الواسعة للكفاءات الممتازة
- 4- تقوم علاقة الحاكم بالمحكوم على أساس الهيبة و الّهبة
- 5- ضرورة تكريس مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" فضلا عن استخدام الشدة و القوة لاستمرار الأوضاع.

و يمكن تلمس هذا المنحى الفكري لدى القانوني و المفكر السياسي و المحامي و البرلماني و الناشط السياسي "جان بودان" الذي دعم هو بدوره الحكم الملكي المطلق (الطعان و آخرون، 2015، ص406). من أجل إحلال السلام و النظام .

و كان بودان يبرر تأييده للحكم الملكي المطلق كون الدولة التي تتبنى النظام الديمقراطي هي دائما عرضة للثورات. و رغم هذا فإن بودان كان يرى بان ميزة المواطن هي في خضوعه المطلق لسيادة الدولة و سلطتها

السياسية العليا، و التي رغم هذا تبقى مقيدة بالموجبات الأخلاقية المنبثقة عن القوانين الطبيعية و الإلهية (فاروق، 2002، ص254). و يميز بودان بين السلطة و السيادة، حيث كان يرى بأن السلطة محدودة و مقيدة و مؤقتة و مجزأة و هي الحكومة، بينما السيادة عامة و مطلقة و دائمة و واحدة و هي الدولة (الطعان و آخرون، 2015، ص409).

كما أنه كان يؤمن بمبدأ السلطة، في أي نظام اجتماعي كان، سواء كان كبيرا أم صغيرا، كما هو الحال عند الأسرة أو الدولة، و لهذا كان **بودان** يعالج موضوع السلطة من زاوية اجتماعية، حيث يعطي لرب الأسرة السلطة في بيته، وواجب الأولاد في طاعته، كما هو الحال عند الدولة، وواجب الرعية في طاعة الحاكم و الرضوخ لسلطته المطلقة(أبو الغار، 1985، ص265).

ولذلك يمكن القول بأن كل من **بودان** و **مكيافيللي** كان كلاهما يؤكد على السلطة المطلقة و قوتها و مكانتها السياسية، بينما كان **مكيافيللي** يرسم الواقع و ينطلق منه، في حين كان **بودان** يرسم ما يجب أن يكون عليه الواقع(الطعان و آخرون، 2015، ص417).

1-4- السلطة و العقد الاجتماعي

في نهاية القرن السادس عشر ظهرت العديد من النظريات التي ناقشت نشأة السلطة في الدولة، و كانت نظرية العقد الاجتماعي أولى هذه النظريات ظهورا، و التي حمل لواءها الفيلسوفان الانجليزيان "توماس هوبز" و "جون لوك" و بعدهما الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو".

وضمن هذا الإطار ترى هذه النظرية أن الأفراد كانوا يعيشون في جو من الفوضى، و الظلم، و الحرب المستمرة، و لما سئم الأفراد هذه الحياة في تلك الظروف، فكروا في الاتفاق على تعيين حاكم يتنازلون له جميعا عن جزء من

حريتهم، ويوافقون على النظام الذي يضعه لتنظيم حياتهم (أبو الغار، 1985، ص266). وقد تصوروا أن هذا الاتفاق سوف ينهي تلك المعاناة و يحقق لهم النظام و الأمن و الطمأنينة.

و كانت للظروف الاجتماعية و السياسية الخاصة التي عاصرها كل من رواد نظرية العقد الاجتماعي الأثر الكبير في نظريته لظاهرة السلطة من حيث مصدرها و حدودها، و وظائفها في الدولة. و هذا ما سوف نتناوله بإيجاز في هذا المبحث.

إذا كانت فكرة العقد الاجتماعي هي القاسم المشترك بين "هوبز" و "لوك" و "روسو" حول الاتفاق على تعيين الحاكم الذي يتنازل له أفراد المجتمع عن حريتهم لينظم حياتهم و يحقق لهم الأمن و الطمأنينة، عن طريق سلطة حاكم قوي يخضع له الجميع، إلا أن حدود و مصدر هذه السلطة طالها الاختلاف بين المفكرين الثلاثة.

فمن ناحية "توماس هوبز" فإنه كان يؤيد السلطة المطلقة للحاكم، حيث أكد هذا في كتابه الشهير "اللفيathan"، حين يقول (هوبز، 2011، ص197): "أن أفراد المجموعة، عندما يتمتعون بحرية مطلقة، يستطيعون إن أرادوا، منح السلطة إلى شخص واحد بغية تمثيلهم مجتمعين و منفردين، كما بوسعهم منح هذه السلطة إلى أي مجموعة... و عليه، عندما تكون السلطة المطلقة قد أقيمت، فلا يجوز أن يوجد ممثل آخر للشعب ذاته". لأن السلطة لا تقبل التجزئة، إن أراد الشعب العيش بسلام.

و من أجل تدعيم سلطة الحاكم المطلقة يؤكد "هوبز" على أهمية العقد الاجتماعي الذي بموجبه يتنازل أفراد المجتمع عن حقوقهم و حرياتهم لصالح صاحب السلطة المطلقة، الذي لا يعد طرفا في الاتفاق و لا خاضعا لشروطه. و ذلك من خلال افتراضه أن تكون صيغة العقد الاجتماعي على الشكل التالي: "إني أخول و أتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال بشرط أن تتخلى له أنت أيضا و بالطريقة نفسها عن حقك في حكم نفسك" (الطعان و آخرون، 1985، ص425).

و من خلال فكر "هوبز" يتضح لنا أنه كان يدعم السلطة المطلقة للحاكم، باعتباره الأقوى صاحب السيادة، سواء كان ذلك عبر الحرب و إخضاع الناس له، أو عن طريق الاتفاق بالرضوخ له و تمكينه من إرادتهم طوعا، عن طريق التفويض، الذي سماه العقد الاجتماعي الذي يضمن لهم قوة فعلية تنظم حياتهم و تضمن لهم الأمن و الاستقرار، وتحقيق حاجاتهم و رغباتهم.

أما "جون لوك"، فإنه إذا كان يؤيد "هوبز" في فكرة العقد الاجتماعي، الذي يؤدي إلى قيام السلطة التي لا تنشأ إلا بتوافق المواطنين (فاروق، 2002، ص 258). فإنه يعارضه في مسألة عدم محاسبة صاحب السلطة "الأمير" باعتباره ليس طرفاً في العقد الاجتماعي الذي وافق عليه الأفراد كل على حدى. حيث يرى "لوك" بأن السيادة المنقولة لصاحب السلطة "الأمير" ما هي إلا تفويض فقط لممارسة مظاهرها باسم صاحبها الحقيقي و الشرعي و هو الشعب. وعلى هذا الأساس عوّف "لوك" السلطة المدنية: "بأنها حق سن القوانين المصحوبة بالعقوبات و التي ترمي إلى تنظيم الملكيات الخاصة و حفظها و استخدام قوة المجتمع في تنفيذ هذه القوانين للمحافظة على الصالح العام" (أبو الغار، 1985، ص 268).

و تأكيداً لمعارضة السلطة المطلقة، دعا "لوك" إلى فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية و القانونية)، خوفاً من مرض خاص بالعقد الاجتماعي سماه "لوك": "الطغيان"، و حذّر منه، و دعا إلى مقاومة كل قوة غير شرعية، حتى استرجاع الشعب للسلطة التشريعية بغية بناء شكل حكومة جديد (كوركوف، 2014، ص 33). و في ذلك دعوة لتعدد السلطات و عدم جعلها في يد واحدة يمكن أن يهددها الطغيان و الانحراف عن الهدف الذي أنشأ من أجله العقد الاجتماعي.

وبناء على ما تقدم نستنتج بأن "لوك" يؤيد السلطة القوية التي تنبثق عن العقد الاجتماعي، من أجل الحفاظ على النظام و الممتلكات و حرية الأفراد. كما دعا إلى استرداد هذه السلطة في حالة ما أصابها المرض الذي سماه "الطغيان". و ذلك عكس "هوبز" الذي يؤيد السلطة المطلقة للأمير حتى ولو كان مستبدًا.

و من جهته "جون جاك روسو" يرى بأن العهود تظل أساساً لكل سلطة شرعية بين الناس، على اعتبار أن تكوين الأسرة في العصر الطبيعي، و اجتماع أفرادها للعيش معا هو اتفاق ضمني، و لذلك فإن رغبة الناس في التطور تدفعهم إلى الانتقال للحياة في مجتمع مدني منظم (فضل الله، 2006، ص 64).

وإذا كانت القوة هي أساس السلطة و الحصول عليها، فإن "روسو" يرى غير ذلك، حين يقول: " لنقرّ إذا بأن القوة لا تصنع الحق ، و أننا لسنا ملزمين إلا بطاعة القوى المشروعة" (روسو، 2011، ص84). و يقصد روسو بالقوى المشروعة ما يسميه بالإرادة العامة التي تمتلك السلطة. و في هذا الإطار يعني "روسو" بالإرادة العامة مجموع أفراد المجتمع الذين تنازلوا عن حقوقهم جميعاً لفائدة الإرادة العامة التي تمثل المجتمع أو سلطة الدولة التي من واجبها حفظ الحقوق و الحريات.

و من ناحية أخرى يقول روسو: "إن الدولة لا تعدّ غير شخص معنوي تقوم حياته على اتحاد أعضائه، ... و يجب أن تكون لها قوة قاهرة، و كما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، يمنح الميثاق الاجتماعي الهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها، و هذه السلطة هنا هي التي توجهها الإرادة العامة، تحمل اسم "السيادة" (المحمداوي، 2015، ص152).

وقد حدّد "روسو" أربع ميزات للسيادة (سلطة الدولة) وهي:
(المحمداوي، 2015، ص153)

- غير قابلة للتنازل.
- لا تتجزأ، ولا فصل بين السلطات.
- معصومة عن الخطأ، و ذلك بشرط أن تعمل وفق الإرادة العامة و تجلّ الإرادات الخاصة.

- السيادة مطلقة، فلا يمكن أن تكون مقصورة على عضو دون غيره.
و رغم هذه الميزات الأربعة للسلطة السيادية، يقول روسو في كتابه العقد الاجتماعي (روسو، 2011، ص116): " إن السلطة السيادية، مهما كانت مطلقة تماماً، و مصانة تماماً، من كل انتهاك لحرمتها، فإنها لا تتخطى، بل و لا يمكنها أن تتخطى قيود الاتفاقيات العامة ..."

و هكذا يتضح لنا أن ظاهرة السلطة عند "روسو" قائمة على الإرادة العامة، أي مجموع إرادات أفراد العقد الاجتماعي المبنية على الحرية و المساواة المنبثقة من الأساس العقلي للإرادة العامة، والتي لا مكان فيها لأساس القوة. مما يؤكد أن السبق في تبني نظرية العقد الاجتماعي كان عند "هوبز" و "لوك" إلا أن "روسو" أعطاها مضمونا أكثر جدية و أبعادا أوسع.

1-4- ظاهرة السلطة في الفكر الحديث و المعاصر

من خلال تتبعنا لتطور ظاهرة السلطة في العصور التي سبقت العصر الحديث، تبين لنا بأن مفكري هذه العصور قد عالجوا ظاهرة السلطة من منظور فلسفي و سياسي، رغم أن ظاهرة السلطة ظاهرة اجتماعية في المقام الأول. إلا أن هذا الوضع قد يجد مبرراً في تأخر ظهور علم الاجتماع مقارنة بالفلسفة و علم السياسة.

و سنحاول في هذا المبحث أن نهز أهم الرؤى و الأفكار التي عُولجت من خلالها ظاهرة السلطة لدى مفكري العصر الحديث و المعاصر، حيث لم تكن هذه الأفكار مقتصرة على المدرسة الفرنسية مهد علم الاجتماع، و التي يمثلها "إميل دوركايم" من خلال إسهاماته الاجتماعية، بل كانت هناك أفكار أخرى للمدرسة الاجتماعية الألمانية و يمثلها "جورج زيمل"، بالإضافة إلى إسهامات المدرسة الاجتماعية الأمريكية ممثلة في أفكار "بارسونز". و هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أفكاراً أخرى عالجت ظاهرة السلطة اجتماعياً، بل كان اختيارنا اختياراً مقصوداً لأهم الأفكار الممثلة لأهم المدارس الاجتماعية لهذا العصر. و في الأخير نستعرض ظاهرة السلطة في سياقها العام كما عالجها "ميشال فوكو".

فمن جهة تمثل المدرسة الاجتماعية الفرنسية "إميل دوركايم"، فإنه يعتبر السلطة هي النظام الاجتماعي الذي استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ (رشوان، 2009، ص 112). لأن الأنساق الاجتماعية و السياسية تتغير و تتمظهر بمظاهر مختلفة عبر الزمان، و يبقى مفهوم السلطة القاسم المشترك بينها

جميعاً، لأن الحياة الاجتماعية لا يمكن لها أن تستمر إلا إذا كانت هناك سلطة تمارس تأثيرها و نفوذها على فكر الأفراد و سلوكهم.

كما ربط " دوركايم " بين السلطة و النظام الاجتماعي، حيث يرى بأن السلطة هي من يراقب النظام الاجتماعي و يضبطه، و قد تتجاوز السلطة السياسية أحيانا مراقبة النظام الاجتماعي و ضبطه إلى العمل على التأثير فيه و تغييره(رشوان،2009،ص113). و لهذا يرى دوركايم من أجل أن تتحقق السلطة لا بد من وجود نظام اجتماعي يفرض ضوابطه لتنظيم حياة الأفراد، لأنه بدون سلطة لا يستطيع الفرد أن يحس بالواجب، أو الحرية المطلقة.

فإذا كانت هذه أفكار " إميل دوركايم " موجزة، فإن " جورج زيمل " ممثل للمدرسة الاجتماعية الألمانية فقد كان اهتمامه موجها للبحث في الأشكال التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية و منها السلطة و الخضوع و الصراع. حيث يرى أن السلطة لها تركيب مهم في الحياة الاجتماعية و هي تقوم على اتجاهين مختلفين. الاتجاه الأول و هو وجود شخص يتمتع بأهمية كبيرة أو قد يتمتع بالقوة. وهذا الشخص يتطلب ثقة الناس في القرارات التي يصدرها. و يستمد هذا الشخص سلطته من الصفات الشخصية التي يتمتع بها، و تنبع سلطته من شخصه و لا تهبط عليه من السلطة العليا.

أما الاتجاه الثاني فهو الشخص المتسلط الذي يصدر القرارات بطريقة آلية، حيث تكون قراراته غير شخصية. و يستمد سلطته في هذا المجال من السلطة العليا. و السلطة التي يتمتع بها هي التي تعطيه الحق في استخدام القوة لتنفيذ أوامره بدون تمأون.(أبو الغار، ، ص299)

أما ممثل المدرسة الأمريكية " تالكوت بارسونز "، فقد عالج ظاهرة السلطة من خلال تأكيده على الدور الوظيفي للضبط و الرقابة الاجتماعية في عملية تقوم الانحرافات الوظيفية و السلوكية(أبو الغار،1985،ص307). و هذا يعني أنه ينظر إلى

النظام الاجتماعي كسلطة ضبط مهمتها مقاومة الانحراف داخل النسق الاجتماعي لإعادة التوازن و المحافظة على الإطار العام للنظام الاجتماعي. كما يرى " بارسونز" أن السلطة تستمد كيانها و قوتها من المركز الذي يشغله الشخص الذي يتولى مقاليد السلطة بشكل مشروع، حيث تعطى له كامل الصلاحيات و التسهيلات التي تمكنه من صياغة القرارات لمصالح الجماعة ككل. ففي هذا الموقف يتضح لنا حسب " بارسونز" بأن أمر السلطة لا يتعارض مع استخدام القوة، ما دام صاحب السلطة يهدف إلى تحقيق مصالح الجماعة للمحافظة على النظام و استقراره.

و بعدما استعرضنا مختلف الآراء الممثلة لمفكري المدارس الاجتماعية في العصر الحديث، نحاول في آخر المطاف التعرض لأفكار " ميشال فوكو"، الذي حاول معالجة مفهوم ظاهرة السلطة في السياق العام.

فالسلطة عند " ميشال فوكو"، ليست مجرد قوة عنيفة قائمة على المنع و الإرغام، إذ لا يشكل العنف الجوهر الذي به تكون السلطة و بدونه لا يتأتى لها أن تمارس (فوكو، 1994، ص 53).

و رغم أن مظاهر العنف و القمع و الاستفزاز، كثيرا ما تصاحب السلطة في الواقع، إلا أن "فوكو" ينكر الربط بين السلطة و العنف، لأن العنف في نظره لا يمارس إلا ضد الأشياء. (رشوان، 2009، ص 120) و لذلك يحاول في هذا السياق التأكيد على: " أن السلطة ليست شيئا يحصل عليه و ينتزع أو يقتسم، شيئا نحتكره أو ندعه يفلت من أيدينا، إنها تمارس انطلاقا من نقاط لا حصر لها و في خضم علاقات لا حصر لها" (فوكو، 1994، ص 63).

و من هنا يتضح لنا أن "فوكو"، لم يعنى بأصل السلطة و ماهيتها، إنما ما كان يعنيه هو : ما هي الأفعال و ردود الأفعال، و التأثير التي تحدثه بالنسبة للخاضعين لها؟

وهذا ما جعله يختلف عن غيره من المفكرين الذين عالجوا ظاهرن السلطة، حيث لم يكن ينظر إليها من منظور الأسس الفلسفية أو الأنطولوجية التي تقوم عليها، وإنما نظر إلى السلطة من منظور الممارسات التي تؤديها، و من خلال العلاقات غير المتوازنة، و الأفعال و ردود الأفعال المتضاربة بصدد القوانين و المؤسسات و الآليات و الإيديولوجيات التي تجمع بينها، و التي تؤدي إليها هذه الممارسات (رشوان، 2009، ص121).

و غير خاف أن هذه التصورات المتعاقبة لتطور ظاهرة السلطة قد انعكست بشكل أو بآخر على ممارستها في التنظيمات، دون إغفال الاجتهادات العلمية التي قدمت أنماطا أخرى من السلطة لضرورة حتمية لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم متغير.

و قد عولجت ظاهرة السلطة التنظيمية من منظورات متباينة لتجسيد علاقاتها ببقية المتغيرات التنظيمية، و دورها في تحقيق الأمن و الاستقرار و انجاز الأهداف. و من أهم المتغيرات التي حظيت باهتمام الدراسات التنظيمية ظاهرة الاتصال كآلية لتحقيق الضبط و التكامل بين مختلف أجزاء المنظمة.

2- السلطة التنظيمية و آليات الاتصال

من خلال عملية الاتصالات تنتقل المعلومات و القرارات و التوجيهات بين العاملين في المؤسسة. و بدون اتصالات يتوقف نشاطها، كما أن أداء المؤسسة يتوقف على فعالية نظام الاتصالات بها.

كما أن لعملية الاتصالات دورا حيويا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تأثيرها على اتجاهات و سلوك الأفراد من جهة، ودوافعهم للعمل و تقبلهم لأهداف وسياسة الإدارة من جهة أخرى. وهذا ما ذهب إليه إلتون مايو- مؤسس مدرسة العلاقات الإنسانية- حينما أكد على أهمية العملية الاتصالية داخل المؤسسة، حيث

يقول: "يجب على الدراسة الاجتماعية أن تبدأ بملاحظة لما يسمى الاتصال" (طلعت إبراهيم، 2007، ص 83).

و من المسلم به أن اتصال المؤسسة يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف تقليدية: تحفيز الموظفين لحشد طاقاتهم في خدمة إستراتيجية المؤسسة، إزالة الحواجز و إقامة الروابط بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة من أجل توفير التماسك و الانسجام، إضافة لهدف "الإدارة المعرفية" (*knowledge management*) التي تهدف إلى تزويد الموظف بالمعلومة التي يحتاجها لفعاليته المهنية. و تضاف أهداف أخرى قصيرة المدى خلال عمليات محددة لإدارة التغيير، و إعادة الهيكلة.

كما أّت تحديات العولة إلى صياغة أهداف جديدة للاتصال داخل المؤسسة، كون الاتصال عامل من عوامل تحقيق الثقة فإنه يعتبر كعامل محفز لخفض التوترات داخل المؤسسة. كما أصبحت مواضيع المعاناة في العمل من اهتمام المكلف بالاتصال الداخلي، إضافة إلى تحديات أخرى، خصوصا ما يتعلق بالتعدد الثقافي داخل المؤسسات و مشاركة الموظفين في الشبكات الاجتماعية و المدونات الالكترونية. (Libaert, 2009, p54)

2-1 الاتصال الرسمي

الاتصال الرسمي في المؤسسة هو عملية لإرسال و استقبال المعلومات بناء على قواعد الهيكل التنظيمي ، في شكل تعليمات و أوامر و شروحات لطرق العمل، من اجل تنفيذ سياسات المؤسسة، و تقارير و بيانات و شكاوي من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا، و ذلك من خلال استعمال وسائل خاصة و رموز متفق عليها بغرض تحقيق أهداف المؤسسة. (قاسيمي، 2016، ص 10).

و يمكن للاتصال الرسمي أن يأخذ أربعة أشكال مختلفة. يمكن أن يكون "نازل" ، في هذه الحالة يتعلق الأمر بالمعلومات الموجهة من طرف المستويات العليا لأعلى الهرم التنظيمي إلى الموظفين. في شكل تعليمات و نظم قوانين، وأساليب تطوير الأداء،

وقواعد الجزاء و العقاب، و مختلف الأوامر و التعليمات التي تخص الأعمال اليومية. كما تعتبر الجريدة الداخلية للمؤسسة و المذكرات كوسائل للاتصال النازل (Libaert.2009.p 54).

و يمكن أن يكون " صاعد " عندما يوجه الموظفون معلومات إلى رؤسائهم، و غالبا ما تتعلق هذه المعلومات بأداء المهام و مشكلات التنفيذ، و صعوبات تطبيق الإجراءات، و ذلك بغرض تحسين فعالية الأداء. و غالبا ما يكون ذلك وفق آلية " صناديق الأفكار ". و تعتبر الاتصالات الصاعدة مؤشرا حقيقيا على مدى ديمقراطية الإدارة.(بلخيري و جابري،2013،ص78) كما يمكن للاتصال أن يكون " أفقيا " عندما يقام بين الزملاء في نفس المستوى بهدف تنسيق الجهود و التشاور و تبادل الخبرات و المعلومات دون الرجوع إلى الرؤساء.(قاسيمي،2016،ص10). وفي الأخير يمكن للعملية الاتصالية أن تكون "متعددة الأطراف" في حالة الاتصالات الشاملة بين فئات مختلفة من العمال أين تكون الوسائل المستعملة في هذه الحالة الأخيرة مستندة على منتديات النقاش المفتوح أمام الجميع، الاجتماعات بين مختلف المصالح والوحدات و اللقاءات مع الإدارة . (Libaert.2009.55).

2-2 الاتصال غير الرسمي

وهو ذلك الاتصال الذي ينشأ بين العاملين خارج الإطار الرسمي للتسلسل الهرمي نتيجة للعلاقات الاجتماعية و الشخصية، ويتم فيه التفاعل بطريقة غير رسمية بين العاملين و بين جميع أعضاء المؤسسة من خلال تبادل المعلومات و الأفكار أو وجهات النظر في الموضوعات التي تهمهم، وذلك خارج منافذ الاتصال الرسمية التي تحددها السلطة الرسمية وفق السلم الهرمي للتنظيم، و يكون ذلك في اللقاءات غير الرسمية في أي مناسبة من المناسبات التي تسمح بتبادل المعلومات بين الأشخاص.(بلخيري و جابري،2013،ص86).

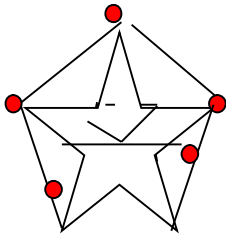
و يتميز الإتصال غير الرسمي بجملة من الخصائص منها، عدم الخوف من العقاب و التحرر من رقابة الإدارة و العفوية و السرعة و الفعالية و تحقيق الإشباع النفسى و الاجتماعية التي لا يوفرها الاتصال الرسمي نظرا للمرونة التي يتمتع بها والسرعة في نقل الخبر وعدم الخوف من قول كل شيء، إلا أن هذه المميزات يمكن أن تنقلب سلبا على المؤسسة في حالة التجاهل من طرف المؤسسة أو انحرافه عن أهداف المؤسسة بحيث يصبح مصدرا للشائعات وتشويه الحقائق بطريقة تربك الاتصال الرسمي وتعيقه (قاسيمي، 2016، ص12).

و بما أن هذا النوع من الاتصال لا يمكن مراقبته و التحكم فيه من طرف السلطة الرسمية لذلك على المؤسسة أن تقوم بتطوير و تشجيع شبكات الاتصال الرسمي و الاستغناء قدر الإمكان عن الاتصال غير الرسمي من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة في الجهد و المال خاصة إذا توفر الولاء للمؤسسة و المناخ التنظيمي الملائم.

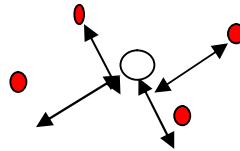
2-3 شبكات الاتصال

تعتمد الإدارات عند وضع الهيكل التنظيمي إلى تبني أنواع من شبكات الاتصال يتم التخطيط لها مسبقا. و قد تم استخلاص هذه الشبكات من الأعمال الميدانية التي قام بها العديد من الباحثين و خصوصا تلك التي أنجزها "بفيلاس و لفيت" (Bavelas et Leavitt) حيث اختزل جميع أنواع شبكات الاتصال في مجموعتين تضم كل مجموعة عدة أنواع من الشبكات . (konkuyt et Bressy.2014.p127) حيث نلاحظ الشبكات المركزية مثل تلك التي تكون على شكل عجلة مثلما هو موضح في الشكل رقم(1). وهي شبكات متسلسلة أين يظهر الرئيس في مركز تقاطع كل الاتجاهات، حيث تمر عبره كل العمليات الاتصالية، ولا يستطيع مساعديه الاتصال ببعضهم البعض إلا عن طريقه.

و هناك الشبكات اللامركزية مثل تلك التي تكون على شكل نجمة أين تكون مختلف العمليات الاتصالية و تبادل المعلومات حرة تماما بين مختلف المتدخلين. و قد تمثل وفرة المعلومات و سيولتها في الشبكات اللامركزية للبعض مصدرا للخطأ و التبذير، بينما يحتفظ البعض بإيجابياتها من خلال المرونة و السرعة التي تتميز بها. و يحمل القول كل هذا يتوقف على حجم المؤسسة، نشاطها و احتياجاتها للاتصالات التي تندفق عبر مختلف وحداتها.



الشكل رقم (2): نموذج من الشبكات اللامركزية



الشكل رقم (1): نموذج من الشبكات المركزية

3- تشكيل العلاقة بين السلطة و قنوات الاتصال

تشير العديد من الدراسات و الأبحاث إلى الارتباط الوثيق بين السلطة و الاتصال داخل التنظيم، و هذا ما أكده ألفرد شوندر (A Chandler) في تعريفه للتنظيم حينما يقول: "التنظيم في المؤسسة متعدد الأبعاد و يشمل وجهين: فهو يشمل أولاً الممرات السلمية و الاتصالية بين مختلف المستويات و الإطارات الإدارية، و ثانياً المعلومات و المعطيات المتنقلة بواسطة قناة هذه الممرات و هما الوجهان الرئيسيان لضمان تنسيق و تحكم و تخطيط فعال و ضروري لتنفيذ الأهداف و السياسات القاعدية لتركيب مجموع موارد المؤسسة" (عدون، 2004، ص58). إلا أن ذلك لا يعني أن هذه العلاقة ثابتة لأنها متغيرة بتغير اتجاهات ومواقف القادة و الرؤساء نحو الاتصال في المؤسسة من نمط قيادي لآخر.

وتختلف أنماط الاتصال حسب أنماط السلطة (القيادة)، حيث يجعل المدير الأوتوقراطي من نفسه محور العملية الاتصالية و تمر عليه كل العمليات، و يكون على علم بكل المعلومات مهما كانت بسيطة. فهو بذلك الوحيد الذي يمتلك السلطة و المعلومة ويقود عمل الجماعة حسب ما هو مخطط له. و لا يتصل بهم كثيراً، كما تكون التوجيهات و الانتقادات موجهة بطريقة فردية نحو شخص واحد بدل الجماعة. و هذا ما يجعل العملية الاتصالية ثنائية القطب و مركزية، من خلال استعمال المدير الأوتوقراطي للقناة المباشرة (Bouhaf, 2014, p191) و هذا ما يجعل السلوك الاتصالي أكثر احتكاراً للمعلومات وهو عبارة عن اتصال نازل في

شكل أوامر و توجيهات دون رجوع صدى. و هذا ما يقيّد مبادرات العاملين و يجعلهم أكثر حساسية من الرقابة المفرطة للرئيس تجاه العمليات الاتصالية التي من الممكن أن تفتح المجال للصراع . (قاسيمي، 2016، ص90).

و من جهته يسمح المدير الذي يتبنى نمط السلطة الديمقراطية بالاتصال بين الرؤوسين و يعتقد بأنه من الضروري أن يتمكن كل عضو من أعضاء الجماعة من التعبير عن رأيه و اقتراحاته و رغباته. و من خلال عملية التركيب يتخذ على إثرها القرار المناسب. و المدير الديمقراطي يجهد نفسه للاندماج في الجماعة، كما أن توجيهاته ما هي إلا اقتراحات تكون موضوعا لمداولات الجماعة، و بتشجيع من المدير نفسه. كما أن عملية توزيع المهام و طرق العمل تكون موضوع مناقشات الجماعة.

و عكس المدير التسلطي فإن المدير الديمقراطي لا يقدم حكما على العمل الفردي، إنما يقدم حكمه على العمل الجماعي. ورغم أن المدير الديمقراطي ينجز المهام بأقل سرعة، إلا أنه يسمح بإقامة اتصال ناجح و ذو معنى و مباشر بين معاونيه في جو حيوي و محفّز (Bouhafs, 2014, p192).

أما السلطة المتساهلة فهي كذلك تكون فيها العملية الاتصالية نسبيا مفتوحة في كل الاتجاهات أفقيا و عموديا. لأن المدير المتسامح يعتقد بأن المهم أولا أن يكون فريق العمل موحد و متجانس أين يسود الجو العائلي و الكل بخير. و بما أن هذا النمط من السلطة يأخذ بعين الاعتبار المظهر الإنساني فإن العملية الاتصالية تكون موجهة أساسا لتسهيل عملية تلاحم فريق العمل و إدماج الموظفين الجدد، وهذا ما يجعل العملية الاتصالية تعطي أهمية للعلاقات الاجتماعية على حساب إتمام المهام.

في حين أن السلطة الفوضوية تسمح بحرية أكبر لعملية الاتصالات بين الرؤوسين، حيث يصبح المدير في نفس خط الاتصال مع رؤوسيه، كما أن عرض طريقة العمل لا تكون بطريقة توجيهية، حيث يترك المدير أعضاء الجماعة في حرية

تامة يفعلون ما يريدون، لا يتدخل و لا يشاركهم في العمل. حيث يعتبر نفسه منسحباً إرادياً من الجماعة. و رغم أن هذا النمط من السلطة يشجع الإبداع و يسمح بتطوير طرق العمل الخاصة، إلا أن غياب المدير و انسحابه من فريق العمل يمكن أن يؤدي إلى بروز قيادة غير رسمية داخل الجماعة تجعل عملية الاتصال غير مضبوطة و يمكنها الانحراف نظراً لصعوبة الرقابة و المتابعة مما يفتح المجال أمام صعوبات أخرى تنعكس على استقرار و توازن العلاقات الداخلية (قاسمي، 2016، ص 91).

خاتمة:

و في ضوء التلاحق الآنف الذكر و تزايد عدد المفاهيم التي تعالج قضايا السلطة و تجسّداتها في شكل قنوات اتصالية تعبر عن مضمون السلطة السائدة، جاءت مجموعة من الأبحاث الميدانية لتسلط الضوء على جوانب مختلفة من السلطة و قدرتها على تحويل المشكلة إلى لا مشكلة و المسألة إلى لا مسألة و ظهور النسق التحيّيّزي كإفراز للأنماط العملية لممارسة القوة سواء بصورة مباشرة أو من خلال القوانين و الإجراءات و اللوائح.

ولعل أهم القضايا التي أثّرت في هذا السياق هي تلك المتعلقة بانسياب العملية الاتصالية أو اختناقها، بمرونتها أو قساوتها، بفردانيّتها أو جماعيّتها. و مهما يكن فإن هذه الأنماط الاتصالية مصحوبة بوسائل الاتصال الحديثة زادت من أهمية عملية التواصل و التبادل داخل المؤسسة. و الجدير بالإشارة أن الأنماط الاتصالية المختلفة تتضمن أبعادا ثقافية و اجتماعية و تنظيمية ترتبط بممارسيها و متلقيها و على هذا الأساس يمكن القول أن تاريخ تطور السلطة و أنماطها المختلفة تجسّد أطروحة مفادها أنه يمكن تلمس معالم هذه السلطة، حدودها و نطاقها في آليات الاتصال سواء كانت إنسانية، تنظيمية أو إلكترونية.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

- 1- أرسطو، السياسة، (1947)، (ترجمه إلى الفرنسية، بارتيلمي سانتهيلير و نقله إلى العربية، أحمد لطفي السيد)، الدار القومية للطباعة و النشر، ط1، القاهرة.
- 2- حاتم النقاشي، (1995)، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، ط1، دار الحوار، سورية.
- 3- أرسطو، السياسيات، ، (1957)، ترجمة الأب أغسطينس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة ألّوائع، بيروت.
- 4- علي عبدو المحمداوي، (2015)، الفلسفة السياسية، ط1، دار و مكتبة عدنان، بغداد.
- 5- إبراهيم أبو الغار، (1985)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- 6- غريب سيد أحمد، (2002)، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2010) القيادة: دراسة في علم الاجتماع النفسي و الإداري و التنظيمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 8- محمد عابد الجابري، (1994)، فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 9- عبد الرضا حسين الطعان و آخرون (2015) موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ط1، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 10- جورج سباين، (د ت)، تطور الفكر السياسي، ج2، ترجمة حسان جلال العروسي، الهيئة المصرية للكتاب، مصر.
- 11- مكيا فيللي، (2004)، الأمير، ترجمة أكرم مومن، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
- 12- فاروق سعد، (2002)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ط24، دار الجليل، بيروت.
- 13- توماس هوبز، (2011)، اللفيثان: الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب و بشري صعب، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث أبو ظبي.
- 14- -- فيليب كوركوف، (2014) كبار المفكرين في السياسة، ترجمة علي نجيب إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت.

- 15- جون لوك، (د، ت)، الحكومة المدنية و صلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر.
 - 16- فضل الله محمد إسماعيل و سعيد محمد عثمان، (2006) (القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
 - 17- جان جاك روسو، (2011)، في العقد الاجتماعي و مبادئ القانون الأساسي، ط1، ترجمة عبد العزيز ليبب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
 - 18- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009)، في القوة و السلطة و النفوذ، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
 - 19- ميشال فوكو، (1994)، المعرفة و السلطة، ترجمة، عبد العزيز العيادي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.
 - 20- قاسمي ناصر، (2016)، الاتصال في المؤسسة، دراسة نظرية و تطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
 - 21- دادي عدون ناصر، (1999)، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر.
 - 22- طلعت إبراهيم لطفي، (2007)، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة.
 - 23- رضوان بالخيري و جابري سارة، (2014)، مدخل للاتصال و العلاقات العامة، ط1، جسر للنشر و التوزيع، الجزائر.
- ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Jean Christophe Goddard et Bernard Mabilie, (1994), le pouvoir, vrin, France.

2-Libaert Thierry, (2009), introduction à la communication, Dunod, Paris, 2009.

3 -Bouhafs A, (2009), la communication dans l'entreprise, OPU, Alger.

4- Bressy G et Koukuyt Ch. (2014), management et économie des entreprises, 11 éd, Dunod, Paris.